مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٩٨**

الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد إيان مارتن، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/727، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد إيان مارتن، والسفير جاو ماريا كابرال، نائب الممثل الدائم للبرتغال، الذي سيتكلم باسم السيد خوسيه فيليب موارايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): بعد أربعة أسابيع من تشكيل الحكومة المؤقتة لليبيا، فإنها تضع بصورة عاجلة الخطط للاستجابة لأولوياتها الملحة. إنها تواجه تحديا مزدوجا: أولا، الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحا للشعب الليبي والوفاء بالتوقعات الكبيرة في ما يتعلق بمسؤولية السلطات الجديدة عن تحقيق النتائج، وثانيا، بدء عملية الإصلاح وبناء المؤسسات المسؤولة التي تلبي الطموحات للتغيير والحداثة. لقد شرعت في الاضطلاع بهذه المهام في ظل مناخ أمني سيظل تكتنفه الشكوك إلى أن تتخذ القرارات، ويبدأ تنفيذها، في ما يتعلق بمستقبل المقاتلين من الثوار. أمامها ستة أشهر فقط قبل إجراء الانتخابات لتشكيل مؤتمر وطني يصبح الأساس لتشكيل حكومة أخرى ولوضع الدستور. يتغير تدريجيا المزاج العام في ليبيا مع تزايد تركيزه على المسائل التي كانت اساسية في مطالب الثورة. وتشمل تلك المطالب تحسين الأداء المؤسسي الذي يلبي الطموحات الشعبية، والمساءلة والشفافية في الشؤون العامة. وإذ يبدأ العد التنازلي نحو الانتخابات التي ستجرى في حزيران/يونيه المقبل، يزداد إصرار المجتمع المدنيا على رصد أداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة ونقده، مما يعكس الجو الديمقراطي الذي صار الآن جليا في ليبيا.

أكدت، في إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.6669)، على أن تحقيق الاستقرار في البلد ونجاح الحكومة يتوقف على امتلاك الأموال السائلة الكافية لتلبية احتياجاتها الملحة. ورحبت الحكومة ترحيبا حارا بموافقة لجنة الجزاءات على شطب مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي من قائمة الأصول المجمدة، ويجب تجاوز التصور

الشعبي السائد بأن ليبيا منعت من الوصول إلى أصولها. شاركت، يوم الثلاثاء، مع زملاء من الأمم المتحدة، في اجتماع عقدته وزارة الخارجية في طرابلس، بدعمنا ودعم البلدان الرئيسية الحائزة للأصول. وهذا بمثابة النهج المنسق للتغلب على الاحتياجات لتدفق الأموال الذي اقترح في مناقشات المجلس بعد إحاطتي الإعلامية الماضية. لا تزال ثمة حاجة لمناقشة المزيد من الخطوات التقنية على الصعيد الثنائي، ويبقى من الأهمية بمكان أن تقوم جميع الأطراف بما يلزم لتسريع حصول الحكومة على أموال كافية في أقرب وقت ممكن. لكني آمل أن تنتهي أزمة السيولة قريبا. طلب إلي رئيس الوزراء الكيب هذا الصباح أن أنقل تقديره للإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

وفقا للجدول الزمني للمجلس الوطني الانتقالي، لم يتبق سوى شهر واحد لإصدار التشريع الانتخابي، وإنشاء لجنة انتخابية. يعمل الفريق الانتخابي التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصورة مكثفة مع لجنة الانتخابات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي. وفي حين أن اللجنة لم تصدر بعد أي قرارات نهائية، فقد تحقق تقدم مطرد في تحليل الخيارات في ما يتعلق بالقضايا السياسية والتقنية المعقدة التي يجب تحديدها في التشريع الانتخابي. وقد واصل فريقنا الانتخابي تقديم المشورة الفنية، والتوجيه بشأن أفضل الممارسات واجراء تحليل مقارن للأمثلة من بلدان شتى. وشملت الموضوعات الرئيسية خيارات النظام الانتخابي، وأهلية الناخبين، ونهج لتطوير سجل الناخبين وإنشاء لجنة انتخابية. تشكل طبيعة الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد معظم القرارات السياسية الصعبة التي يجب اتخاذها، في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والسكاني. وقد أعربت اللجنة عن النية أن يأخذ أي حل يقع عليه الاختيار في الحسبان أحكام لتمثيل المرأة والأقليات.

وأجرى فريقنا الانتخابي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الليبية، تقييما للسجلات المدنية القائمة للأشخاص، لتقييم جودة الأنظمة الحالية، وكيفية استخدامها لدعم تطوير سجل الناخبين وقوائمهم. وقدمت النتائج إلى لجنة الانتخابات، مع خيارات بديلة لنظم تسجيل الناخبين ومعايير الأهلية. ودأب التأكيد على أن الشمولية مبدأ أساسي.

تدرك اللجنة أنه لا بد أن تحظي القرارات الرئيسية في ما يتعلق بالانتخابات بقبول أصحاب المصلحة الليبيين على نطاق واسع، وأعربت عن الالتزام بإشراك الجمهور. وقد شرعت في استخدام وسائط الإعلام لإطلاع الرأي العام على الأنشطة التي قامت بها اللجنة حتى الآن، وبدأت مشاورات عامة بشأن قانون الانتخابات، على الرغم من أن تلك المشاورات لا تزال محدودة حتى الآن. إن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على استعداد لدعم التثقيف في مجال التربية الوطنية وتثقيف الناخبين لتشجيع المشاركة الواعية.

شارفت اللجنة على وضع اللمسات الأخيرة للتفاصيل المتعلقة بإنشاء لجنة انتخابية. ومن المتوقع تعيين رئيس اللجنة ونوابها قبل نهاية السنة. وتريد اللجنة أن تواصل الأمم المتحدة قيادة وتنسيق جميع المساعدات الانتخابية الدولية بشكل كامل. سيتوسع فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة بشكل ملحوظ في شهر كانون الثاني/يناير من أجل تقديم الدعم إلى اللجنة الانتخابية المشكلة حديثا.

إن الأمن بالطبع أمر أساسي لانتخابات ناجحة. وقد بدأ بالفعل مستشارونا لشؤون الشرطة مناقشة التدريب في مجال تأمين الانتخابات مع وزارة الداخلية. ولكنه جزء من التحدي الأوسع نطاقا. لا بد أن تبدأ السلطات الليبية الجديدة العمل على إنشاء جيش مهني جديد يقوم على

عقيدة الولاء للدولة الديمقراطية الحديثة، وقوة شرطة ملتزمة تماما بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وسيكون بناء هذه القوات الأمنية مهمة طويلة وشاقة. في الوقت نفسه، يتعين عليها البدء بسرعة في عملية دمج عدد كبير من المقاتلين من الثوار في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وتسريح آخرين للحصول على فرص العمل أو التعليم.

وسيتطلب ذلك تشاورا وثيقا مع قادة الألوية الثورية من أجل ضمان تعاونهم الكامل. فهم يشكلون عنصرا أساسيا في ليبيا الجديدة، ولا بد من الاعتراف على النحو الواجب بإسهاماتهم في خدمة الثورة. بدأت الحكومة التخطيط لنحو ٠٠٠ ٧٥ من المقاتلين السابقين، مع توزيع المسؤولية بالتساوي بين وزارات الدفاع والداخلية والعمل. إن وزارة العمل بصدد وضع خطة للتوظيف من شأنها أن تسمح للمقاتلين السابقين بالحصول على المزيد من الدراسة، والتدريب المهني وفرص العمل التي من شأنها تيسير عودتهم إلى الحياة المدنية. وقد نشرت الأمم المتحدة بالفعل بعثة استطلاعية مبكرة لاستكشاف الدعم الممكن تقديمه لخطط إعادة الإدماج.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من استقرار الحالة الأمنية في أنحاء البلد إلى حد كبير، لا تزال احتمالات تصعيد المواجهات المحلية قائمة. ويعود ذلك جزئيا إلى افتقار العديد من التشكيلات الثورية، المتناحرة أحيانا، إلى آليات تنسيق فعالة بشكل كامل فيما بينها، أو بينها وبين الحكومة. وتزداد هذه الحالة تعقيدا بسبب التوترات القائمة فيما يعود جزئيا إلى المنازعات المحلية التاريخية بين المجتمعات المحلية، والتي كان النظام السابق يؤججها ويستغلها لمصلحته. شهدت الأسابيع القليلة الماضية سلسلة من الاشتباكات المسلحة متفاوتة الخطورة، مما أدى إلى تزايد الضغط الشعبي، لا سيما في طرابلس، لوضع ترتيبات أمنية لا تعتمد اعتمادا كبيرا على الألوية المسلحة. وما لم تعالج الحالة الأمنية بشكل سريع وفعال، قد تترسخ مصالح العديد من أصحاب المصلحة، مما يقوض السلطة الشرعية للدولة.

أحرزت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقدما في دعم السلطات الليبية في تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لإعادة تأهيل قوات الشرطة الليبية وتعزيز جهاز أمن الحدود وإدارته. عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووحدة التنسيق التي أنشئت حديثا في وزارة الداخلية، يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا للشركاء الرئيسيين لدعم إعادة تأهيل جهاز الشرطة الليبية. تم الاتفاق على دعم الوزارة في وضع خطة مفصلة بحلول منتصف كانون الثاني/يناير تحدد المساعدات المطلوبة على وجه السرعة في مجالات التدريب، والمعدات، وإعادة بناء مراكز الشرطة المدمرة.

وجمع اجتماع التنسيق الأول بشأن أمن الحدود وإدارتها، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وزارت الدفاع والداخلية والخارجية مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات التي عرضت تقديم المساعدة في هذا المجال. وأبرز الاجتماع الحاجة الملحة لتعزيز القدرات المتعلقة بالإدارة المدنية والأمنية على حد سواء للحدود البرية والبحرية لليبيا، من أجل التصدي بفعالية أكثر لمسائل مثل المخدرات والاتجار بالأسلحة والهجرة غير الشرعية، على نحو يتسق مع المعايير الدولية. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء الوكالة الوطنية لأمن الحدود والمنشآت الإستراتيجية في وزارة الدفاع تطور موضع ترحيب. ستشرف وزارة الداخلية على الإدارة المدنية للمنشآت والمرافق الحدودية.

أنهت وزارة الداخلية للتو الدورة التدريبية الأولى منذ اندلاع النزاع، وجرى إعداد ١٧٠ مقاتلا سابقا للعمل في تدابير مراقبة الجوازات والتحقيق. تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع الوزارات والشركاء الدوليين على وضع

خطة موحدة للتدريب تمتد لمدة ستة أشهر لدعم تلك الجهود، وقائمة أولويات الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتيسير المساعدات الدولية الفعالة. وقد طلب إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عقد اجتماعات منتظمة للتنسيق بشأن تقديم الدعم لقوات الشرطة الليبية وأمن الحدود وإدارتها.

وقد أضيفت أدوار التنسيق لدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المتواصل في عقد تلك الاجتماعات التي تساعد السلطات الليبية في التصدي للتهديدات الناجمة عن احتمال انتشار الأسلحة، والذخيرة، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي حين لا يزال القلق الدولي يتركز على احتمال انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة، فإنه حتى الآن لا تتوافر أدلة على ظهور هذه الأسلحة في البلدان المجاورة. وتشير الزيارات لمواقع تخزين الأسلحة والألوية في جميع أنحاء ليبيا إلى أن معظم الأسلحة المنهوبة ربما تكون في حيازة الألوية الثورية أو الميليشيات المحلية على مسافة محدودة من الموقع المنهوب، مما يجعل الأمر في المقام الأول أحد الشواغل الوطنية الليبية للحد من التسلح ونزع السلاح.

وافقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في آخر اجتماع للتنسيق، مع وزارة الدفاع والشركاء الثنائيين على إنشاء فرقة عمل تنفيذية معنية بنظم الدفاع الجوي المحمولة لتيسير رسم الخرائط القطرية للأسلحة ومواقع التخزين وتنسيق جهود جميع الشركاء التنفيذيين المشاركين في تحديد الأسلحة، وجمعها وتعطيلها. إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعملان أيضا بصورة وثيقة مع وزارة الدفاع بشأن تطوير برنامج تسجيل هذه الأسلحة من جانب ألوية الثورة. وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، وقعت حكومة الولايات المتحدة على اتفاق تقني مع وزارة الدفاع للقيام بعملية جرد لجميع الأسلحة ومناطق تخزين الذخيرة في ليبيا وتدمير الأسلحة التقليدية، حيث يجري حاليا تنسيق تنفيذ ذلك الاتفاق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من الشركاء من خلال فرقة العمل التنفيذية.

لقد أحرز تقدم في مجال تحديد مصير المواد الكيميائية الإضافية والأسلحة الكيميائية التي عثر عليها في موقعين غير معلن عنهما سابقا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت رسميا السلطات الليبية تصريحا مفصلا عن هذه المواد إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي تلك الأثناء تم نقلها إلى موقع تخزين أعلن عنه سابقا. وتعتزم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية العودة إلى ليبيا في منتصف شهر كانون الثاني/يناير لتقديم الدعم للسلطات الليبية في إعلانها على نحو أكثر تفصيلا عن تلك الأسلحة للتحقق من المواد واستعراض التخزين الآمن لها. وتقوم البعثة بدعم الزيارة من خلال الترتيبات اللوجستية والأمنية وتنسيقها.

وبصورة مماثلة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أنهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة إلى ليبيا قام خلالها ممثلوها بمعاينة مرفق تاجورة النووي في طرابلس ومرفق تخزين ”الكعكة الصفراء“ في سبها. وفي عملية استهلالية لاستخلاص المعلومات، توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاج مفاده أنه لم يُفقد أي جزء من المواد النووية المسجلة سابقا في أي من المرفقين. ولكن، بينما لم تكن هناك أي خطورة صحية أو إشعاعية مباشرة، فقد أوصي بشدة ببيع نحو ٤٠٠ ٦ برميل من المواد النووية في سبها ونقلها بسرعة من ذلك المرفق لأن حالة تخزين البراميل آخذة في التدهور، ولأن تدابير السلامة والأمن الحالية في المرفق لا تعتبر كافية في الأجل الطويل. ولكن لا يبدو أنها تشكل خطرا من حيث انتشارها بالنظر إلى حالة ووزن البراميل.

لقد واصل الشركاء في عملية تطهير الألغام جهودهم مع ٢٦ فريقا من أفرقة تطهير الأرض من الألغام، ويعمل

حاليا في الميدان ٢٨ فريقا في مجال التوعية من الألغام. وثمة تطور إيجابي تمثل في التشكيل الأخير لمركز ليبيا للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب. وبما أن ذلك كان موضوع المرسوم الأول الذي أصدره وزير الدفاع الجديد فإنه إن دل على شيء فإنما يدل على الأولوية العليا التي توليها السلطات الليبية لهذه المسألة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر وجه نائبي نداء للمانحين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وذلك بالتعاون مع وزارة الدفاع، ومركز ليبيا للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب والفريق التابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وإلى أن تتوفر الأموال الليبية لا يزال من اللازم أن يقدم المانحون الدوليون التمويل العاجل لضمان استمرار القدرات الحالية لإجراءات إزالة الألغام وتوسيعها للتصدي للتهديد الناشئ، حيث يُبَلَّغ عن وجود مناطق تلوث أخرى في جميع أرجاء البلاد.

وما برحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تقوم برصد حالة المحتجزين وتلح على السلطات بضرورة وضع جميع أماكن الاحتجاز في إطار قانوني. وفي الاجتماع الأخير، أبلغني وزير العدل بأن موظفيه قد بدأوا بزيارة مراكز الاحتجاز لوضعها تحت رقابة الشرطة القضائية، وقد تلقى موافقة من الألوية الثورية ذات الصلة على ذلك. وتقوم الوزارة بتجنيد المزيد من أفراد الشرطة القضائية للإسراع في عملية النقل. وقد تم حتى الآن نقل أربعة مراكز احتجاز، وكان الوزير متفائلا بوضع جميع مراكز الاحتجاز تحت سلطة الشرطة القضائية في المستقبل القريب.

وقد أكد لنا الوزير أيضا بأن المدعين العامين سوف يدرسون جميع القضايا، ولن يعتمدوا على العمليات التي تقوم بها الألوية، وهي عمليات لا ترتقي إلى المعايير القانونية. وثمة تطور هام ألا وهو القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يحدد أي السلطات القضائية في الدولة لديها الصلاحية في إلقاء القبض والاحتجاز وإجراء التحقيق، والبت في عمليات إلقاء القبض غير القانونية، والنظر في التحقيقات التي تقوم بها الألوية، وإصدار الأمر إليها بإحالة ملفات القضايا إلى السلطات المختصة المناسبة في أسرع وقت ممكن. وما برحت البعثة تطالب بتحسين ظروف الاحتجاز ودراسة جميع القضايا بصورة ملائمة وسريعة، بحيث يفضي ذلك إلى إطلاق سراح المحتجزين أو توفير المحاكمة العادلة لهم.

أما فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فقد أبلغني وزير العدل بأن وزارته قد قدمت مشروع قانون إلى المجلس الوطني الانتقالي للنظر فيه واعتماده، وقد أبدت الأمم المتحدة تعليقاتها عليه وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. لقد أظهر المجلس الوطني الانتقالي مواصلة التزامه بالسعي إلى المصالحة بتنظيمه مؤتمر وطني بشأن المصالحة انعقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وحضره نحو ٥٠٠ مشارك. وقد شرعت العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والزعماء الدينيون ووجهاء العشائر إلى أخذ زمام سائر المبادرات لتحقيق المصالحة على الصعيد المحلي.

ومن بين جهود المصالحة الجارية حاليا تلك التي تتم من أجل آلاف الأشخاص النازحين قسرا، بمن فيهم ٣٥ ٠٠٠ شخص من أبناء توارغا الذين لم يتمكنوا بعد من العودة إلى ديارهم في أعقاب إدعاءات بتورط البعض من أبنا مجتمعهم المحلي في أعمال إيذاء خلال الصراع. ولا يزال التحدي يتمثل في وضع المبادرات المحلية في إطار العدالة الانتقالية الوطنية.

وفي حين أن العمليات الإنسانية ستوشك على الانتهاء في نهاية هذا العام، ستواصل الأمم المتحدة دعم السلطات الوطنية في مساعدة الليبيين الذين لا يزالون مشردين داخليا في البلد. ووفقا للوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية، فإنه مسجل لديها تقريبا ٦٣ ٠٠٠ من الأشخاص

المشردين داخليا في ليبيا الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. لقد عاد أكثر من ٧٥ في المائة من سكان بني وليد، غير أن مستوى العودة إلى سرت أقل من ٥٠ في المائة بالنظر إلى الشواغل الأمنية والضرر الواسع الذي لحق بالمساكن والهياكل الأساسية فيها، والوجود الكبير لمخلفات الحرب من المواد المتفجرة. ولا يزال الأشخاص المشردون داخليا والعائدون إلى بني وليد وسرت يتلقون المساعدة الإنسانية.

وتناقش حاليا بعثة الأمم المتحدة مع الحكومة رغبتها فيما يتعلق بتنسيق المساعدة من مصادر ثنائية ومتعددة للأطراف. إن عملية تنسيق تقييم الاحتياجات في ليبيا والتي تم الاتفاق عليها مع اللجنة التنفيذية السابقة من غير المرجح أن تعتبر ملائمة للاستجابة لاحتياجات الحكومة الجديدة بالنظر إلى مدتها المحدودة والأولويات الملحة. وثمة اقتراح لعقد حلقة عمل في كانون الثاني/يناير مع الوزارات الرئيسية، تأخذ في الحسبان مخططاتها الملحة للغاية وتحديد أشكال المساعدة الدولية المباشرة. وفي حين أن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى تقييمات سريعة في بعض القطاعات والقطاعات الفرعية، ربما من المناسب أكثر إجراء تقييمات مستفيضة للاحتياجات فيما بعد عندما يكون بوسع حكومة منتخبة قادرة على التخطيط في إطار زمني أوسع. وفي الوقت نفسه، بدأت في ليبيا عملية التخطيط لبعثة متكاملة في الميدان وسينضم إليها فريق صغير من الزملاء في المقر في منتصف شهر كانون الثاني/يناير لتقديم توصيات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بعد انتهاء مدتها الحالية. ويسرني أن أبلغ بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن حالة اتفاق البعثة الخاص ببعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وسيجري التوقيع عليه في الأيام المقبلة.

لقد تسارعت وتيرة الأنشطة التي أشرت إليها لتجسد حقيقة مؤداها أن لدى الحكومة الحالية محاورين ليبيين تقدم الأمم المتحدة الدعم لهم. وبعد ثلاثة أشهر من الانتشار الأولي لنا، أصبح لدى البعثة الآن ما يزيد على ١٠٠ موظف في مجمله، نصفهم تقريبا من الموظفين الوطنيين و ٢٤ من موظفي البعثة الدوليين ينتمون إلى فئات العمل المضموني. وأعتقد أننا مع تلك الأعداد المحدودة نعمل وفقا للمبادئ التي أرسيت ورحب بها المجلس، ألا وهي: احترام الملكية الوطنية الليبية، وسرعة الاستجابة، والتنسيق الفعال للجهود الدولية. وسيجري التسريع أكثر في تلك الوتيرة ونحن نقف على أبواب عام ٢٠١٢ الذي سيمثل عاما حاسما آخر في تاريخ ليبيا الرائع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير جاو ماريا كابرال.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتخذ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أبلغ مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار. ويشمل التقرير الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

لقد حدثت تطورات عديدة فيما يتعلق بليبيا منذ أن قدم رئيس تلك اللجنة آخر إحاطة إعلامية للمجلس، قبل ثلاثة شهور تقريبا. وأهم ما ورد فيها، من حيث عمل اللجنة، أنه تم بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب السلطات الليبية ذات الصلة، شطب اسم مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي من القائمة. لذلك فإن تجميد الأصول لم يعد منطبقا على هذين الكيانين. وسوف تواصل اللجنة العمل في أسرع وقت ممكن نحو الهدف المتمثل في ضمان إتاحة جميع الأصول المجمدة وفقا للقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) لمنفعة أبناء الشعب الليبي.

أود أن أبرز بأنه بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي طلب إلى اللجنة تقييم التهديدات والتحديات، وخاصة تلك المتصلة بالإرهاب التي يتسبب بها انتشار جميع الأسلحة في المنطقة والمواد المتصلة بها من جميع الأصناف، ولا سيما منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد من ليبيا، وتقديم تقرير إلى المجلس يتضمن مقترحات بشأن مكافحة التهديد ومنع هذا الانتشار. ومن المقرر أن يساعد اللجنة فريق للخبراء، بغية التعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والعمل في ذلك المسعى بالترافق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي. كما اقترح التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية. ولاحقا، في ٢ كانون الثاني/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتشمل، بالتنسيق والتشاور مع الحكومة الانتقالية في ليبيا، مساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبية في التصدي لتحديات انتشار جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها، ولا سيما منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار التقرير المذكور آنفا، ضمن أمور أخرى.

وفي سياق تنفيذ ذلك القرار، ضمن أهداف أخرى، اجتمع أعضاء اللجنة في مشاورات غير رسمية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الاجتماع، وبعد إحاطات إعلامية قدمها فريق الخبراء، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن تنفيذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، اتفقت اللجنة على أن يوحد فريق الخبراء وثيقة العمل في شباط/فبراير ٢٠١٢، التي على أساسها سيقدم تقرير من اللجنة الى المجلس بعد ذلك بفترة قصيرة.

وكان الغرض الرئيسي الآخر من عقد المشاورات غير الرسمية الاستماع لعرض فريق الخبراء لتقريره المرحلي. وقدم الفريق تقريرا عن البعثات التي اضطلع بها الى بلدان مختلفة في المنطقة، بما فيها ليبيا، وسعى للحصول على مساعدة اللجنة فيما يتعلق بالبعثات الأخرى التي يأمل الاضطلاع بها. ونقل الفريق بعض النتائج الأولية بشأن رصده لتنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة والسفر وتجميد الأصول. وفي المناقشة التي جرت، وجه أعضاء اللجنة أسئلة أو تعليقات الى الفريق ووافقوا على النظر في توجيه رسائل الى بلدان معينة لم ترد بعد على طلب اللجنة لزيارتها. وجرى التأكيد على استمرار التعاون بين فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة على أربعة طلبات لاستثناء من ذلك التدبير بموجب الفقرتين ٩ (أ) و ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما لم تعترض اللجنة على طلب خامس لاستثناء احتج بالفقرة ٩ (ج) من القرار. وفضلا عن ذلك، لم تتخذ اللجنة قرارا سلبيا فيما يتعلق بـ ٦ إخطارات بموجب الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، التي تسمح بتوريد الأسلحة والمواد ذات الصلة من جميع الأنواع المقصود بها حصرا مساعدة السلطات الليبية في مجالي حفظ الأمن أو نزع الأسلحة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، ذكرت بالفعل أنه رفع مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي العربي الخارجي من قائمة الأصول المجمدة. وقبيل ذلك الرفع من القائمة، وافقت اللجنة على ستة طلبات لاستثناء من تجميد الأصول بموجب حكم تغطية النفقات الاستثنائية الوارد في الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما أقرت اللجنة باستلام ستة إخطارات بموجب حكم العقود التي أبرمت من قبل الوارد في الفقرة ٢١ من ذلك القرار. وفضلا

عن ذلك، لم تتخذ اللجنة قرارا سلبيا فيما يتعلق بـ ١١ إخطارا بموجب حكم النفقات الاساسية الوارد في الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٢ إخطارا بموجب الفقرة ١٦ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١). ويذكر أعضاء المجلس أن الفقرة الأخيرة تنص على رفع تجميد الأموال لأغراض أخرى. وإجمالا، تبلغ جملة تلك الطلبات والإخطارات ١٨ بليون دولار على الأقل.

وأخيرا، وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أكدت اللجنة، في ردها على رسائل مكتوبة وجهتها دولتان عضوان، على انه باتخاذ القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، لم يعد تجميد الأصول يطبق على الهيئات الفرعية لكيانات الأمم المتحدة. وستواصل اللجنة تقديم التوجيه بشأن نطاق وتطبيق التدابير ذات الصلة لأي دولة عضو تطلب ذلك، بغية ضمان إدراك واضح ومتسق للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أدعو الآن أعضاء المجلس الى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.